

حكيات

مديرو مصارف حماة اعتادوا الإزدحام حتى أصبح طبيعياً!

محمد أحمد خبازي،
نسبة ٨٥ - ٩٠ ٪ بعد تحسن الكهرباء.
وردت على سؤال لـ «الوطن» حول وجود ازدحام على الصرافات أمام المصرف قال: هو ازدحام طبيعي ولا يشكل ظاهرة، والمواطنون يقفون بالدور لقبض رواتبهم ببسر وسهولة، فنحن لدينا ١٨٠ ألف متقاعد من موظفي رواتبهم لدينا، ولذلك أمر طبيعي أن تجد مواطنين أمام صرافاتنا، ولم نتلق أي شكوى من أي مواطن لإدراكهم أن ذلك الإزدحام طبيعي.

وأضاف العبد الله ستحل مشكلة الصرافات عموماً عندما نحدث ٣ صرافات جديدة على سور المحافظة الجنوبي وسط ساحة العاصي، فقد حصلنا على الموافقات اللازمة واعتقد أنها ستكون بالخدمة مع نهاية العام الجاري.

وأما مشروع جمع الصرافات في حديقة أم الحسن، فقد أكد مصدر خاص للوطن فضل عدم ذكر اسمه، أن كلفته العالية المقدرة بـ ١٠٩ ملايين ليرة أجتت تنفيذها في وقت قصير، وعندما تتوافر الكهرباء للصرافات الحالية بشكل دائم فما الجدوى من أي مشروع آخر؟

شكى العديد من الموظفين والمتقاعدين معاناتهم في قبض رواتبهم من الصرافات الآلية في مدينة حماة وهو مصدر الدخل الوحيد لهم ولا يستطيعون عنه استغناء، ليصدوا أنها دوماً خارج الخدمة لانقطاع التيار الكهربائي خالية من التقود، وقد سمعوا كثيراً عن مشروع تجميع الصرافات الآلية في حديقة أم الحسن وسط حماة كحل دائم لمعاناتهم التي تكون على أشدها أول كل شهر.

بدوره بين مدير المصرف العقاري في حماة مطاويوس العبد الله لـ «الوطن» أن مشكلة الإزدحام على الصرافات الآلية حُفَّت كثيراً بعد تحسن الواقع الكهربائي في المحافظة.

وقال: لدينا ٥ صرافات من أصل ١٠ تعمل على مدار الساعة، وتقدم الخدمة للمواطنين، والصرافات الباقية خرجت عن الخدمة بفعل الزهباب، وهي بعيدة عن مركز المدينة مضافاً لا مشكلة بصرافاتنا، وأحياناً لا نجد أمام كواتها أحداً من الموظفين أو المتقاعدين.

من جانبه بين مدير المصرف التجاري السوري رقم ١ رمون العبد الله لـ «الوطن» أن مشكلة الإزدحام على الصرافات حُلَّت

أكد أن الزيارة بداية لفتح باب التعاون بالخبرات والوفود

نقيب الأطباء لـ «الوطن»: سنزور الكويت لأول مرة لحضور مؤتمر الأطباء العرب

وفيما يتعلق بعودة الأطباء إلى سورية أعلن الحسن أنه يومياً يعود أطباء دون أن يذكر رقماً محدداً، موضحاً أن الأعداد ليست كبيرة لكن هذا يدل على أن عودة العديد من الأطباء إلى البلاد دليل على استقرار الكثير من المناطق بعد إعادة الأمن إليها.

ولفت حسن أن النقابة حريصة على الحفاظ على الكادر الطبي باعتبار أن القطاع الصحي من أهم القطاعات في البلاد.

وفي الغضون أعلن حسن أن نسبة الأخطاء الطبية لدى الأطباء لا تتجاوز ١ بالألف مؤكداً أن النسبة منخفضة جداً مقارنة بالأخطاء التي تحدث في الكثير من دول العالم.

وأوضح حسن أن هناك العديد من الحالات للأخطاء الطبية منها غير مقصودة تكون نتيجة الاختلاطات التي تحدث في الجسم وهذا لا يعتبر خطأ الطبيب، مؤكداً أن النقابة تتشدد بأي شكوى ترد فيهما يتعلق في هذا المجال.

وأضاف حسن: إن المواطن يظن أن هذه الاختلاطات التي حدثت للمريض هي أخطاء طبية إلا أنها في الحقيقة هي اختلاطات زائدة يمكن أن تحدث في الجسم ليس للطبيب أي ذنب فيها.

ولفت حسن إلى أن النقابة تدقق في كل شكوى ترد رغم أنها قليلة وبالتالي هذا يدل على أن معظم الأطباء يتحملون المسؤولية في ممارسة هذه المهنة الإنسانية.



هذه الدول لزيارة سورية وذلك لتعزيز باب التعاون معها وبالتالي الافتتاح على المجال الطبي، وأشار حسن إلى أن النقابة ستعقد مؤتمر الأشعة في الشهر القادم وسيحضره أطباء من الدول العربية، مؤكداً أنه سيحضره أطباء مغتربين.

محمد منار حميجو

أعلن نقيب أطباء سورية عبد القادر حسن أن وقداً من النقابة سيحضر مؤتمر اتحاد المؤتمر العام للأطباء العرب والذي سيعقد في الكويت في شهر تشرين الثاني، مؤكداً أنها الزيارة الأولى منذ بداية الأزمة.

وفي تصريح خاص لـ «الوطن» قال حسن: إنه تم توجيه الدعوة بشكل خاص للوفد السوري لحضور المؤتمر موضحاً أن الدول الخليجية ما عدا السعودية ستكون حاضرة باعتبار أن الأخيرة لا يوجد فيها تنظيم نقابي.

وأكد حسن أن حضور مؤتمر الأطباء العرب في الكويت سيفتح المجال على بدء التعاون معها فيما يتعلق بالقطاع الطبي من تبادل الخبرات وحضور المؤتمرات العلمية التي ستعقد في البلدين، مضيفاً: إن هذه الخطوة تدل على أنه من الطبيعي أن يعود الآخرون عن مواقفهم لأنهم أدركوا ما يحصل في سورية وخصوصاً أن الإرهاب ارتد عليهم سواء كانوا داعمين أم غير ذلك.

وأوضح حسن أنه ستتم مناقشة القضايا المتعلقة بواقع الطب في الدول العربية، مشيراً إلى أن هناك لجاناً عديدة منها لجان المؤتمرات والروابط والأنظمة والقوانين النقابية وذلك سيتم مناقشة كل القضايا المتعلقة بتبادل الخبرات والمنافع والوفود

٤ مليارات ليرة إعادة بناء مشفى جبلة من موازنة إعادة الإعمار

اللاذقية - عبيد سمير محمود

كشف مدير الصحة في اللاذقية عمار غنام أن مشروع إعادة بناء مشفى جبلة شارك على إنشائه ٥٠٠ بالمئة من مجمل أعمال الهيكل، مؤكداً أن العمل مستمر بشكل متسارع لإنجاز هذا المشروع المهم.

وأضاف غنام في تصريح لـ «الوطن»: إنه تمت دراسة المشروع على ثلاث مراحل تبدأ بدراسة المبني على الهيكل ثم دراسة الإسكساء والتجهيزات المشفى الكهربائية والميكانيكية لتكون المرحلة الثالثة هي دراسة الموقع العام.

وأوضح غنام أنه من المقرر الانتهاء من المرحلة الأولى «مرحلة البناء على الهيكل» في شباط ٢٠١٨، وهي حالياً قيد التنفيذ حيث تم توقيع عقد مع مؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية «معا ٦» بقيمة مليار وأربعة وعشرين مليون ليرة سورية، لافتاً إلى أن نسبة التنفيذ وصلت إلى ٧٤ بالمئة وتسير وفق البرنامج الزمني المخطط.

في حين أنه تم الانتهاء من دراسة المرحلة الثانية «الإسكساء والتجهيزات»، وهي حالياً قيد التدقيق ومن المتوقع الانتهاء من تدقيقها خلال أسبوعين، مشيراً إلى أنه سيتم التعاقد على البدء بالإسكساء بشكل متواز مع بناء الهيكل وبذلك يمكن أن تختصر مدة زمنية قد تتجاوز ستة أشهر من التنفيذ.

وحول أهمية المشفى أكد غنام أن مشفى جبلة سيخدم نحو ٣٠٠ ألف شخص في مدينة جبلة وريفها عبر تأمين جميع الخدمات الطبية اللازمة للمواطنين، مبيناً أن المشفى يتكون من ٤ طوابق حالياً حيث سيكون مكوناً من ١٠ طوابق في المستقبل، ويضم المشفى ٣ غرف عمليات و٣ مستشفيات في المراحل اللاحقة، وعدد الأسرة الحالي ٦٠ سريراً و١٤٠٠ سريراً قيد الإنجاز ليحل محل الخدمة مستقبلاً ٢٠٠٠ سرير.

ولفت غنام إلى أن المساحة الإجمالية لمشفى جبلة ١٢٨٥٥ متراً مربعاً، بقيمة تقديرية تبلغ أربعة مليارات ليرة سورية لتنفيذ المشروع، مشيراً إلى أن إعادة بناء مشفى جبلة يتم تمويلها من موازنة إعادة الإعمار.

إغلاق ٩٤ مطعمًا ومحلاً تجارياً غذائياً لمخالفة الشروط الصحية

ريا لـ «الوطن»: غذاء المواطن خط أحمر ولا أحد يراهن على قمعنا أي مخالفة بمنتهى الشدة

محمود الصالح

كشف مدير الشؤون الصحية في محافظة دمشق ماهر ريا للوطن عن إغلاق المديرية خلال شهر آب الماضي أكثر من ٩٤ محلاً تجارياً ومطعماً ومحلات لبيع المواد الغذائية والفروج وغيرها بسبب عدم التزام هذه المحلات بالشروط الصحية المطلوبة.

وأشار ريا إلى قيام الدوريات في مديرية الشؤون الصحية ومن خلال خطة متأنية ورسد لكل الفعاليات في المدينة ولجميع القطاعات بجولات ويتم التركيز على المواد الغذائية لان لها علاقة بصحة المواطن، لافتاً إلى تنظيم ٣٨٣ ضبطاً خلال الشهر الماضي شملت عدداً كبيراً من المحلات والفعاليات منها محلات البزورية وبيع الوظلة والبن والشاورما والمشروبات الروحية وبيع أحشاء الأغنام والمخازن ومحلات بيع الحلويات والتكع ومستودع لبيع الكريمة ومحلات لبيع العصير والموايح وبيع اللحوم ومحلات سناك ومعمل لتصنيع القشطة بسبب وجود مواد لا تحمل تاريخ الصلاحية ومحلات أخرى متنوعة لبيع المواد الغذائية والبسكويت والفنج الصناعي والألبان والجبان. وبين ريا أنه تم إغلاق عدد من الفعاليات منها ١٨ بقالية و٩ محلات لبيع الفروج النشوي والنهي و٧ محلات لبيع الحلويات و٤ محلات لبيع الفلافل و٨ مطاعم.

وأوضح ريا أن سبب الإغلاق يعود إلى وجود مخالفات متنوعة أهمها عدم تنفيذ إشارات سابقة لمخالفات سابقة لان بعض المخالفات يتم إنذار المخالف أولاً وفي حال عودته إلى المخالفة يتم الإغلاق وكذلك هناك عمليات ذبح خارج المسلخ ووجود مواد منتهية الصلاحية ووضع مواد غذائية أمام المحلات والكثير من المحلات التي تم إغلاقها كانت غير مستوفية للشروط الصحية إضافة لطرح مواد



٣٨٣ ضبطاً خلال آب بين الإنذار والغرامة والإغلاق بالشمع الأحمر

لا تحمل تاريخ صلاحية وهناك اغلاقات بسبب عدم النظافة في تلك المحلات وهناك مخالفات عدم إبراز الوثائق الصحية. هذا وأكد مدير الشؤون الصحية على ضرورة تعاون المواطنين مع المراقب الصحي في سبيل توفير الرقابة التامة على جميع الفعاليات، وطالب جميع الفعاليات

بعد توقف أكثر من عامين.. صرف الرواتب للعاملين في تربية درعا

درعا- الوطن

تناولت «الوطن» سابقاً فضيحة اختلاس معتمدة رواتب في تربية درعا لمبالغ مالية كبيرة خلال عام ٢٠١٥، وقد تمكنت الجهات المختصة بعد توقيفها حينها من استرداد مبلغ ١٩,٨٨٥ مليون ليرة سورية وأودعتها أمانات في حساب مديرية التربية لدى مديرية المالية، وجراء ذلك توقف صرف مستحقات العديد من العاملين الذين كانوا يستلمونها من المعتمدة الموقوفة حتى يتم استكمال الإجراءات القانونية اللازمة.

وأوضحت مصادر مطلعة في مديرية تربية درعا لـ «الوطن» أنه بعد مطالبات كثيرة من العاملين لاستحقاقاتهم التي كانت بذمة المعتمدة، والتي تتنوع بين الرواتب وأجور الساعات والوكالات، قامت المديرية بمتابعة الموضوع بشكل حثيث وراستت الجهات المعنية في أجل حل المشكلة وصرف تلك المستحقات، وبالفعل وبعد انتهاء الإجراءات القانونية والبث بها من القضاء والجهاز المركزي للرقابة المالية، أثمر ذلك بالحصول على موافقة محافظ درعا والمحامي العام والجهاز المركزي للرقابة المالية لاسترداد المبالغ المودعة أمانات لدى مديرية المالية ليعود إلى صرفها وفق الأسس القانونية المعتمدة لأصحابها، وجراء ذلك قامت المديرية بعد حصولها على جداول الصرف الاسمية للعاملين من الجهات المختصة لأهميتها في تبيان ومن استلم ومن لم يستلم باسترداد المبلغ المذكور آنفاً، وبأشرت بعملية تسليم الأجور بشكل أصولي، الأمر الذي لاقى استحسان العاملين الذين طال انتظارهم لحل المشكلة التي لم يكن لهم ذنب فيها، وخاصة أن لبعضهم رواتب شهريين أو ثلاثة أو أجر ساعات ووكالات لزمّن طويل كانت عالقة لمدة فاقت العامين في ظل ظروف معيشية صعبة هم أحوح ما يكونون فيها إلى كل ليرة لتغطية متطلبات أسرهم التي لا تنتهي.

إدخال منظومة البصمة الالكترونية والماسح الضوئي للهوية الشخصية لأعمال العناية والاهتمام بالعمل

مدير فرع العقاري بجمص لـ «الوطن»: التحصيلات تجاوزت ٥٥ بالمئة من إجمالي كتلة الدين

صغيرة ويعملان خلال فترة الدوام الرسمي ولتف نحاس إلى أن الفرع أعد دراسة لتطوير العمل المصرفي فيه تتضمن تحديث أنظمة العمل تقنياً ووظيفياً من خلال إدخال منظومة البصمة الالكترونية والماسح الضوئي للهوية الشخصية بما يخص أعمال العناية والاهتمام بالعمل وتقديم أفضل خدمة مصرفية له، وربط تقني مع المؤسسات ذات الصلة في ما يخص أعمال التسليف وأعمال الحسابات أملاً أن تبصر هذه الدراسة النور قريباً.



متعددة بالمدينة والريف، وكشف نحاس أنه يتم حالياً تجهيز مكتب تابع للمصرف في بلدة الناصرة بوادي النضارة في ريف حمص الغربي وابتظار تخصيص الاعتمادات المالية اللازمة لاستكمالها ووضع في خدمة المواطنين. وأشار النحاس إلى وجود ٦ صرافات في الخدمة لدى الفرع موزعة ضمن أحياء المدينة وبيدها جهازا P. O. S «نقاط البيع في حالات الضغط على الصرافات»، اللذان يعتبران بمنزلة صرافات

حمص - نبال إبراهيم

بين مدير فرع حمص للمصرف العقاري عصام نحاس أن تحصيلات المصرف من كتلة الدين جيدة تجاوزت نسبة ٥٥ بالمئة من الدين العام للفرع، مبيناً أن المصرف حالياً يقوم بتحصيل القروض المتعثرة وتوجيه زبائن المصرف المتعثرين إلى الاستفادة من مزايا القانون ٢٦ لعام ٢٠١٥ المتضمن إمكانية إعادة جدولة القروض المتعثرة والاستفادة من إعفاءات الغرامات المتراكمة وفوائدها في حال تم التسديد الكامل للقروض بموافقة مجلس إدارة المصرف.

وأوضح نحاس أن المصرف العقاري لا يقدم أي قروض مالية باستثناء قروض المؤسسة العامة للإسكان وقروض السلع المعمرة والمصرف بانتظار موافقة مجلس النقد والتسليف لإعادة منح القروض بأنواعها للزبائن والعاملين. وبين النحاس أنه منذ تحرير مركز مدينة حمص وبشرت إدارة المصرف بالسعي للعودة إلى المقر الأساسي وبذلت جهوداً كبيرة من العاملين بالمصرف بالتعاون مع الجهات المعنية بما فيها الإدارة العامة وتمت إعادة تأهيل المقر وتجهيزه بكل المستلزمات المكتبية والحاسوبية وتنظيم الأضابير وأرشفته والعودة للعمل فيه ووضع

ترميم مدارس السويداء مع بداية العام الدراسي والسبب الخلاف مع الأسعار

السويداء- عبيد صيموعة

أدى الروتين الإداري والوظيفي في الإجراءات المتبعة لتنفيذ المشاريع المدرسية والتي تضمنت الدراسات وكشوف التقدير وإعلان استدرج عروض أسعار إلى التأخير في تنفيذ تلك المشاريع واضطرار مديرية التربية في السويداء إلى الإعلان عن عمليات الترميم لـ ٢٠ مدرسة مع بدء العام الدراسي الأمر الذي أربك الأهالي ومديرية التربية على حد سواء بسبب اضطرار المديرية في حال البدء بعمليات الترميم تلك إلى نقل طلاب تلك المدارس إلى أبنية أخرى أو اضطرارها اتباع المسائي في بعضها ولعل الإشكالية الكبرى التي صادفت تلك المشاريع كانت في اختلاف الأسعار مع الدليل السعري المحدد الذي تم على أساسه تعهيد تلك المشروعات بسبب الوقت الطويل الذي احتاجته تلك الإجراءات القانونية من تاريخ تقديم الدراسات وحتى تعهيد المشاريع.

وأكد مدير تربية السويداء هيثم نعيم أنه جرى تقديم الدراسة لترميم تلك المدارس في الشهر الرابع من العام الحالي ولكن الإجراءات الروتينية المتبعة لتعميد المشروع احتاجت إلى أكثر من خمسة أشهر الترميم الذي أدى إلى إشكالية أكبر وهي أن الدليل السعري الذي تم تحديده في تلك الفترة لم يتوافق مع الأسعار الحالية ما دفع المتعهدين ممن أرادوا التقدم إلى تنفيذ مشاريع الترميم إلى طلب ٧٠ بالمئة زيادة على قيمة كل عقد من عقود ترميم المدارس لـ ٢٠ بكمية تقديرية لفرق الأسعار موضحاً أنه جرى النقاش مع نقابة المقاولين لتخفيض القيم التقديرية إلى ٤٠ بالمئة لتبقى الإشكالية بقبول الجهة الممولة بفرق الأسعار تلك وهي منظمة اليونسيف أو عدم قبولها وأشار نعيم إلى ضرورة اتباع تأشير شهري لتعديل الدليل السعري لجميع المشاريع لتجاوز أي تأخير في تلميز المشروعات وخاصة المدرسية منها نظراً لخصوصية العمل بها والتي من المفترض تنفيذها خلال العطلة الصيفية وليس مع بدء العام الدراسي.